14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الخميس 15 أبريل 2010 م - العدد (14790) السنة الثانية و الأربعون

فتح أسواق الخليج أمام العمالة اليمنيين لماذا؟ وكيف ؟

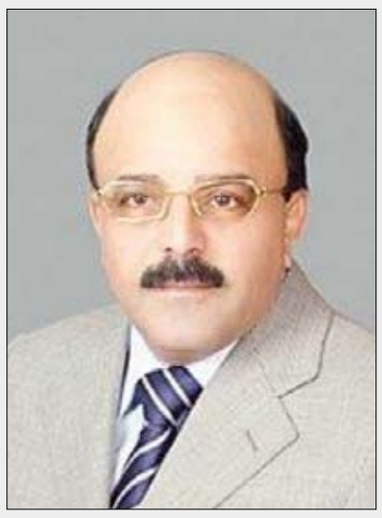

علي حسن الشاطر
رئيس تحرير صحيفة «26 سبتمبر»

بعض الدراسات والمواضيع الصحفية التي يُعدها بعض الصحفيين -المنشورة في بعض وسائل الإعلام وفي المنتديات المختلفة- تحايد الواقعية في تقييمها الراهن لنوعية العمالة اليمنية وخصائصها وتنطلق من حسابات وتصورات ومواقف سياسية ماضوية تفتقر للواقعية والموضوعية، وتتعمد خلق المزيد من العراقيل والعقبات أمام التوجهات الرسمية الخاصة باستيعاب العمالة اليمنية في الأسواق الخليجية، فالبعض يتهمها بأنها "غير مطيعة وغير منظمة" و"عنصر غير مقبول من قبل القطاع الخاص"، والبعض يعزو ذلك إلى "افتقار العمالة اليمنية إلى المهارات العملية والفنية المطلوبة للسوق الخليجية" والأخطر من ذلك الأطروحات التي يروج لها أصحابها ضد العمالة اليمنية من منظور سياسي أمني، ويحاول تقديمها لصانعي القرار السياسي في هذه الدول باعتبارها "عوامل وأدوات للهدم والتحريض والاختلالات الأمنية"، وهناك من يبني مواقفه واستنتاجاته ويحدد رؤيته في التعامل مع العمالة اليمنية من منظور الاعتبارات والمعطيات السياسية السائدة، واختلاف النظم السياسية.. أو الاضطرابات الأمنية المرحلية التي تظهر بين حين وآخر في اليمن، ويتجاوز في مبالغته ومخاوفه حدود المنطق حين يجعل من هذه العمالة "وسطاً اجتماعياً لنقل الإرهاب والتطرف إلى هذه الدول"، علاوة على ما يعتقده هؤلاء بأن حكومات الخليج التي يصفونها بالمحافظة تخشى من الأفكار القومية أو ما يسمونها بالأفكار الثورية والتقدمية والديمقراطية، مستندين في ذلك إلى مواقف سياسية رسمية سابقة أدت إلى تقليص نسبة العمالة العربية واليمنية خلال فترة المد الثوري اليساري في الستينيات والسبعينيات .

وحتى نكون منصفين وأكثر واقعية في تفنيد عدم مصداقية المزاعم الخاطئة التي تقدم للرأي العام الخليجي صورة سلبية عن العمالة اليمنية، نحبذ أن لا نعتمد في محاججتنا لهؤلاء على أفكار وقناعات نظرية مغايرة، ولكن بالاستناد على حقائق وتجارب ومواقف تاريخية لا زالت حية في ذاكرة وثقافة وقناعات أشقائنا في دول الخليج حتى اليوم، فالهجرات اليمنية إلى الدول المجاورة قديمة جداً وتداخلت مع الإطار الاجتماعي المحلي لتشكل معاً الملامح الطبيعية والتاريخية والاجتماعية والثقافية لدول المنطقة مجتمعة (اليمن والخليج)، والعلاقة بين العمال اليمنيين ووسطهم الخليجي عبر التاريخ كانت على الدوام علاقات ترابط وتواصل ووشائج توحد وانصهار تجاوزت مفهومها البسيط باعتبارها علاقات قوى عاملة، نحو أبعاد اجتماعية ودينية وإنسانية، إلى جانب ما سادها من تداخل سكاني وقبلي ووحدة مصالح ومصير، وحتى في الهجرات العمالية المتأخرة التي تعود إلى أواسط القرن المنصرم، نجد أن العمالة اليمنية كانت تشكل جزءًا لا يستهان به من العمالة المحلية وانصهرت خلال فترة وجيزة ضمن نسيجها الخليجي ، وتم توطين عدد لا يستهان به، ولم يتسبب ذلك في أية اختلالات أو اشكالات من أي نوع، وفي عصر الطفرة النفطية وما صاحبها من نهضة تنموية شاملة وضخمة، أضحت الدول الخليجية قبلة العمالة اليمنية التي تدفقت إلى هذه الدول بأعداد هائلة عملت في مختلف قطاعات البناء والتنمية، وعلى الرغم من العدد الهائل لهذه العمالة لم يظهر منها أية أعمال مخلة ومسيئة لمصادر رزقهم وعيشهم وعملهم، وقد عرف عن اليمنيين قدرتهم الفائقة على التأقلم السريع مع الوسط الذي يعملون فيه والانصهار في نسيجه، وعدم الشعور بالغربة والانعزالية، أو النزعات العصبوية . إن موروثهم العقائدي والأخلاقي والاجتماعي وأعرافهم القبلية جعلهم أكثر حرصاً على احترام وتقديس عادات وتقاليد وأخلاقيات المجتمعات التي يعيشون فيها، وعرف عنهم الأمانة والإخلاص والكثير من السجايا الحميدة التي جعلتهم أكثر تفضيلاً من قبل أرباب العمل، كما عُرف عنهم عبر مراحل التاريخ الولاء والإخلاص للبلد الذي يقيمون فيه، والاهتمام بأمنه واستقراره والحفاظ على تراثه وتقاليده، وعلى الصعيد المهني عرف عن العمالة اليمنية صبرها وقدرتها على تحمل مشاق العمل وصعوبات الحياة والقدرة والمرونة على تطوير مهاراتهم ومعارفهم المهنية.. والحفاظ على تنمية مداركهم لمواصلة العطاء واستيعاب المتغيرات في نظم العمل وآلياته ووسائله الحديثة.. وحرصهم الشديد على امتلاك المهارات والسلوكيات اللازمة والضرورية للحفاظ على مصدر عيشهم ورزقهم من خلال الأداء الفاعل لواجباتهم العملية بكفاءة ونجاح . ومن هذا المنظور العام يمكن النظر إلى ماضي وحاضر ومستقبل ومكانة العمالة اليمنية في أسواق الدول المجاورة، وليس من منظور الظواهر السلوكية الفردية الشاذة والاستثنائية العابرة حتى وان كان وجودها في أوساط الجالية اليمنية محدوداً جداً إذا ما قورنت مع الجاليات الأخرى التي كانت أقل عدداً منها، والتاريخ يؤكد أن الجالية اليمنية لم تكن في أي وقت من الأوقات وتحت أي ظرف من الظروف مصدراً أو وسطاً اجتماعياً للجريمة وغيرها من الأعمال المخلة بأمن هذه البلدان وقيمها الأخلاقية وسلامها الاجتماعي .

إن التطورات التنموية التي تستهدفها هذه البلدان تؤكد الأهمية النسبية لاستمرار عوامل التغيير والتحديث الاقتصادي في المستقبل، وبالتالي نمو الطلب الكلي على العمالة الأجنبية، وإن اختلف حجمها ونوعيتها باختلاف اتجاهات وأهداف ووتائر التطور الاقتصادي داخل كل دولة من دول الخليج العربي. ولا يخفي الرأي العام الخليجي الرسمي والشعبي قلقه من تنامي خطر هذه الظاهرة في بعض الدول الخليجية ويتم دراستها بجدية ومسؤولية كبيرتين، لتشخيص وتحديد ما سببته من اختلال كبير في المركز النسبي للمواطنين في الهرم السكاني لبعض الدول، وخلق تلون وتنوع كبيرين غير متجانسين في التركيبة السكانية، يحملان في طياتهما مؤشرات بتغيرات جذرية لا وطنية مهددة للهوية والشخصية الخليجية بكل مكوناتها اللغوية والثقافية والعقدية والأخلاقية، إلى جانب التحديات والمخاطر الأمنية والسياسية المترتبة عن هذا الاختلال المريع لاسيما هذا الخليط بمكوناته وموروثاته الثقافية والأخلاقية والعقدية والجغرافية المتباينة والباحثة عناصره عن الثراء والكسب المادي السريع وغير المشروع يجعل منه بيئة مواتية لانتشار الجرائم الأخلاقية والاجتماعية والأعمال والتجارة غير المشروعة والمربحة في الوقت ذاته، وارتباطها بالمافيات الدولية والمؤسسات الاستخباراتية المعادية وما ينطوي على ذلك من تهديدات واقعية لأمن واستقرار هذه الدول . وهناك مخاطر ذات أبعاد سياسية حقوقية تهدد بعض الدول الخليجية من استمرار هذه الوضعية؛ مصدرها المتغيرات السياسية العالمية وتنامي نشاط وتأثير جماعات ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والكثير من الاتفاقيات الدولية الملزمة للدول الموقعة عليها باحترام وضمان حقوق العمال الأجانب وأسرهم، والداعية إلى توطينهم ومساواتهم في كافة الحقوق والواجبات مع العمالة الوطنية في الأجور والضمانات الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليمية، وحق المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية والمهنية للبلدان التي يقيمون فيها . إن الدول الأوروبية الكبرى التي تدعي تحقيق كل هذه المطالب والحقوق لكل الأجانب العاملين فيها تعمل باتجاه الضغط على شعوب الدول الأخرى لفرضها عليهم والمصادقة على كل اتفاقيات العمل الدولية. مجمل هذه المعطيات وما صاحبها من تغيرات جوهرية في بنية هذه المجتمعات ومكوناتها وعناصرها العامة وما تشكله من تهديدات جدية على مصالح ومستقبل شعوب هذه الدول، تحتم بالضرورة فرض خيارات سياسية تضمن لهذه الدول توازنها السكاني والتقليل من اعتمادها على العمالة الأجنبية وإحلالها التدريجي بعمالة بديلة تحدد معايير استجلابها من منظور المصلحة الخليجية والعربية . على النقيض من بعض الدول الخليجية الثرية التي تعاني من نقص في العمالة الوطنية، فإن اليمن الفقير يعاني من نمو متصاعد في حجم البطالة بشقيها المقنع والسافر، واتساع متواصل في القاعدة الاجتماعية للفقر، في ظل واقع اقتصادي واجتماعي غير مستقر، ويعاني من عوز شديد في الإمكانات المادية وشحة الموارد واختلالات في الهياكل الاقتصادية والإنتاجية وصعوبات توزيع الدخل والخدمات الأساسية، وتخلف في استغلال الطاقات الاقتصادية المتاحة وفي معدلات التنمية الاقتصادية والبشرية بشكل جعلها غير قادرة على تلبية النمو السكاني المتصاعد، إلى جانب ما يعانيه اليمن من ضعف في حجم الاستثمارات الإنتاجية المتدفقة وضيق في القدرة الاستيعابية لسوق العمل ونمو سكاني هو الأعلى من نوعه في العالم وصل خلال الفترة 1994م- 2004م متوسطه السنوي إلى 3,4 ٪ ارتفع خلالها حجم السكان من حوالي (15,7) مليون نسمة إلى حوالي (19,8) مليون نسمة، ويتوقع أن يصل إلى حوالي (25) مليون نسمة خلال العام 2014م، ومن المتوقع أيضاً أن يتضاعف هذا العدد خلال الـ 25 عاماً القادمة.. مجمل هذه المعطيات تولدت عنها جملة من المتغيرات والإشكالات الاجتماعية والتنموية الخطيرة المهددة لأمن واستقرار الكيان الوطني اليمني تجلت تبعاتها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي في تفاوت اجتماعي واقتصادي كبير في مستوى التوزيع والمعيشة.. واضمحلال الطبقة الوسطى المُحركة لعملية التنمية والتطوير.. وتفشي ظاهرة الفقر والبطالة بشكل متنام.. وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية باتجاه الحضر .

كما أن استمرار النمو السكاني بمعدلات مرتفعة صاحبته تغيرات جوهرية في التناسب الطبيعي للفئات العمرية تميزت بالهيكل الفتي وارتفاع معدلات الشباب الداخلين مرحلة الإنجاب وسوق العمالة، وبالتالي ارتفاع غير مقيد لحجم الإعالة الاقتصادية في المجتمع، ومحدودية المشاركة في النشاط الإقتصادي، وبالتالي ضعف في مستوى تنمية الأسرة ورعايتها ما عزز من انتشار الأمية التي بلغت (60 ٪) والجهل والتسرب من التعليم وخَلَقَ المزيد من عوامل الفقر في مجتمع يعيش (67 ٪) من سكانه على أقل من دولارين في اليوم، مثل هذا الواقع الاقتصادي المتخلف أفرز إشكالات واختلالات أمنية وصلت إلى مرحلة من التعقيدات والمخاطر تجاوزت إطارها الوطني، ووجدها البعض عوامل مهددة للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي في المنطقة حتمت تضافر المجتمع الدولي في مساعدة الدولة اليمنية على احتوائها ومعالجتها .

مجمل معطيات الواقع اليمني وطبيعة التحديات المعاصرة والمستقبلية واحتمالاتها الخطيرة تؤكد الحاجة الملحة لشعوب المنطقة وأنظمتها السياسية المختلفة إلى إيجاد معالجات عملية لمجمل هذه القضايا من خلال رؤية يمنية خليجية مشتركة تمثل في ذاتها وسيلة لإبداع الحلول المنطقية للتعامل مع قضية العمالة على نحو بناء وفعال يخدم مصالح الجميع على المديين المنظور والاستراتيجي، ويحقق اكبر قدر من التفاعل والترابط والاندماج الاقتصادي والاجتماعي بين اليمن وجيرانها .

بالاستناد إلى الحقائق السالفة الذكر، تتزايد أهمية وواقعية قضية فتح الأسواق الخليجية أمام العمالة اليمنية، وهذه القضية وإن بدت أنها تخدم مصالح الاقتصاد والمجتمع اليمني على المدى المنظور، فإنها في الوقت ذاته تخدم مصالح الأشقاء الخليجيين على المدى الإستراتيجي . المطالب اليمنية الملحة بضرورة فتح أسواق العمل الخليجية أمام العمالة اليمنية باعتبارها أحد الخيارات والمعالجات الآنية الممكنة التي يسهم من خلالها الأشقاء في دول الخليج- أنظمة وحكومات- بشكل مباشر وفاعل في مساعدة أشقائهم في اليمن للحد من تفشي البطالة والفقر، وجدها البعض محاولة لمعالجة إشكالات اليمن على حساب جيرانها، وبعض أعداء اليمن والمناهضون لأي شكل من أشكال التقارب والتعاون اليمني الخليجي صوّر هذه المطالب للرأي العام الخليجي بالمحاولة الرسمية اليمنية لتصدير إشكالات اليمن وأزماته إلى دول الجوار، ومثل هذه النظرة والقناعات المجردة من حقائق التاريخ والجغرافيا السياسية وترابط المصالح الاقتصادية والأمنية، لا يمكنها أن تلغي الأهمية الجغرافية والسكانية والسياسية لليمن كعمق إستراتيجي اجتماعي واقتصادي وأمني لجيرانها، ومن الخطأ الأخذ بالظروف المرحلية التي تمر بها اليمن وجعلها منطلقاً لتغييب أو إلغاء دورها في المنطقة وما يختزنه من طاقات وإمكانات طبيعية وبشرية يؤهلها على المدى البعيد للقيام بدور محوري وفاعل في تعزيز قدرات ونجاحات دول المجلس على الخارطة العالمية، وهذا ما يحتم على جميع الأطراف المعنية ورجال الثقافة والإعلام والسياسة التعاطي مع هذه القضية من منظور أبعادها وأهميتها الإستراتيجية، وليس من منظور عاطفي أو مصالح وحسابات قطرية آنية ضيقة .

عن/ صحيفة (الرياض)

لا تفهموني غلط!

الطيب فضل عقلان

أي كاتب عندما تثير كتاباته (جدلاً) تكون حافزاً له لمواصلة المشوار (ورضى الناس غاية لا تدرك) وأساس تلك الكتابات هو التواصل مع القارئ وفتح باب الحوار لتتكامل الرؤية في الطرح والمصداقية بمعالجة قضايانا اليومية وهمومنا (فما يحك لك غير ظفرك) . يظن البعض -وبعض الظن إثم - إننا نجامل السلطة والنظام لأننا نشير بوضوح للإنجازات والمكاسب التي تحققت في بلادنا وأهمها (الوحدة الوطنية) التي لا تقارن بأي شيء آخر.. أما القضايا اليومية والتي هي من صنع الإنسان نفسه فهي تتواجد مع كل المتغيرات والمستجدات لأننا أمام وطن تخلف لسنوات طويلة ومن أهم أسباب تخلفه المراهقات السياسية الطفيلية التي تؤمن بالحزبية أكثر من إيمانها بالوطن..

الوطن هذا الحلم الجميل يحتاج لكل أبنائه فكل خير يتحقق مرده مصلحة المواطن ونحمد الله إن الوطن مليء بالشرفاء من أبنائه ومن حق كل منهم أن ينتقد الأخطاء والسلبيات من منطلق حب الوطن والمشاركة الصادقة في إيجاد الحلول العقلانية والمنطقية، لا المجاهرة بالسوء وتربص أخطاء من يعملون بجهد لتغيير الواقع والرقي بالوطن ومستوى المواطن ورفاهيته ويجب ألا تقف أي جهة أمام من يعمل لمصلحة الوطن بعيدا عن الذاتية والمصلحة الشخصية وعندما نتناول إيجابيات السلطة والنظام نزداد فخراً لتلك المنجزات التي ستتطور مع الأيام والحوار الجميل الشفاف لا يعكر الجو الصحي بين (الحاكم والمعارض) ولكن سوء استخدام الديمقراطية وحرية الرأي والإساءة للشرفاء من أبناء الوطن يزيد ويوسع من رقعة التباعد وخاصة لغة الحقد والكراهية التي تمارس بغباء وتنهك استقرار الوطن.

فلا تفهمونا غلط عندما نشيد بتلك المتغيرات الجميلة فهي مصدر عز وفخر لنا جميعاً فالسلبيات بالتكاتف والتعاضد ستكون إيجابيات إذا وضعنا الوطن في القلب والتغير إلى الأجمل في العقل وأن نكون صادقين مع أنفسنا في طرح المشاكل ووضع الحلول لها بعيداً عن (القنفزة والمناطحة) وحتى المدعون بالدين الإسلامي (وهو منهم بريء) طالبوا بإقالة الإعلامي المميز الزميل أحمد الحبيشي لأنه قال رأيه والمفروض أن يناقشوا الحجة بالحجة وإثبات الدليل على الخطأ (إذا كان هناك بالفعل خطأ) لا أن يحملوا معول الهدم بل ويكفروه (والله لا يحب أن تكفر مسلماً) قال رأيه ولهم ان يقولوا رأيهم من منطلق قول الله سبحانه وتعالى (وجادلهم بالتي هي أحسن) لكنهم تمادوا في غيهم وطالبوا بإقالة وزير العدل لأنه يسعى لإيجاد قانون (يحدد سن الزواج) أقاموا الأرض وأقعدوها ضد مطالب شرعية ونظامية ولم نسمع منهم يوماً الاحتجاج أو الرفض لما يقوم به (من سيطر عليهم الغلو والتطرف) من عمليات انتحارية (لا ترضي الله ولا رسوله) يقتلون النفس البريئة ويقلقون أمن المواطن واستقرار الوطن..

في جلسات عديدة ضمتني مع صديق (سفير سابق) وهو كمبيوتر معلومات في قضايا إنسانية مختلفة واع ومدرك لكثير من القضايا ولكنه ينظر إلى الأمور ولواقعنا السياسي بنظرة محدودة ويحلل الأمور وفق (العجينة) التي يحلم بها البعض (للطبخة) التي تقود إلى انفصال الوطن - يا للهول - إن هذا الصديق لو ناقش وجادل وطرح أمور الوطن الوحدوي بعقلانية لأصاب قلب الأسد ولكن لا أدري ما الذي جعله يحلل (المعوج) ويقف مع (الشاذ) ويتهم طرحنا الموضوعي (بأنه مسح جوخ) ومجاملة للسلطة وهو يدرك تمام الإدراك إننا نقدس تراب الوطن ونعشق وحدتنا العظيمة ولا نتجاهل السلبيات والأخطاء وبالمقابل لا ننكر الإنجازات والمكاسب وهو يعرف كيف كنا وكيف أصبحنا وليس هناك فرصة للمقارنة فالماضي بكل علاته راح وانتهى وأمامنا مستقبل وطن وحدوي بعيد عن المناطقية والقبيلة واللهث وراء تقاسم المكاسب بنهج (المعارضة والحراك) وغيرها من الأمور.

(يا جماعة الخير) المشترك هذا الإدعاء السياسي (المغلوب على أمره) يناقض نفسه بنفسه فكيف بالله (أن يكون الاشتراكي والإصلاحي) في دائرة واحدة وعقليات وأجندات كل منهم لا تلتقي (في الدنيا ولا في الآخرة) هكذا فقط مكابرة على أساس (التحالف مع الشيطان) - المهم أن أحقق تواجدا لنفسي حتى لو كان على حساب الوطن والمواطن لأن أطروحاتهم المتناقضة لا تؤذي الحزب الحاكم ولا القيادة السياسية إنها تجرح الوطن وتجعله (محلك سر) يعملون ضد الإنجاز ضد المكاسب الوطنية وضد الوحدة أعظم منجزات القرن الماضي على المستوى المحلي والعربي والقومي وكانوا (مباركين) لها لحظة التقاسم وعندما اعتدل الميزان لإيجاد نظام ديمقراطي حر وإعطاء الشعب كل حقوقه (خذلتهم صناديق الاقتراع) وأفزعهم الوجه المشرق للنظام والمبادئ المشرفة للوطن وبدؤوا أو لنقل حاولوا ويحاولون تفريغ تلك المنجزات بخلق أعذار واهية ومطالب تخصهم وتخدم ميولهم وكانت (القشة) مع الاعتذار للأخ أحمد السعيد نعم (القشة) التي اتكؤوا عليها فرمتهم إلى غياهب المكر والخداع ورفض حتى الحوار المنطقي ليحفظ لهم ما تبقى من ماء الوجه.

أقول بملء الصوت نحن نعشق الوطن الوحدوي العظيم وسنتغنى بمنجزاته ونبارك للقيادة السياسية حنكتها وحكمتها بإدارة الأمور لما فيه الصالح العام وسنظل ندعو الجميع إلى الحوار الصادق مع النفس عبر الأسس الشرعية والنظامية والقانون (وفق توجهاتهم الحزبية وآرائهم وأفكارهم) ولكن تحت ظل الوحدة الوطنية ومن منطلق عشق الوطن وحمايته وبنائه وإدراك مطالب الشعب صانع المعجزات وحامي الوحدة ويفيقوا من متاهات الشعارات والخطابات الجوفاء (فمن كثر هداره قل مقداره)..

(ما هكذا تورد الإبل)

علي محمد راجح

نحن أمام حالات استثنائية في وقت استثنائي لغايات وأهداف استثنائية تسيطر عليها الأهواء والمصالح الخاصة ذات الارتباط القوي بالإغواءات الشيطانية، والذهاب إلى ما هو أبعد من عمليات الإصلاح والتغيير بوسائل وأساليب غير سلمية، وتغليب ثقافة الكراهية والفتن وجر الوطن إلى ساحة الصراع.

إنه الظرف الاستثنائي الذي يلف أجواءه خطاب سياسي وإعلامي لا ينسجم ولا يتوافق مع حاجات ومتطلبات المرحلة الجديدة في الدولة اليمنية الحديثة التي شهدت تحولات ديمقراطية عديدة وكبيرة والتزمت خيار التداول السلمي للسلطة عبر ما تفرزه نتائج صناديق العمليات الانتخابية التي لم ترق للبعض لضعف تواجدهم في الساحة الوطنية وصغر قاعدتهم الشعبية ولهذا كان التأجيل والمماطلة من أجل تعطيل العملية السياسية برمتها، وإطلاق العنان للإعلام المعارض لاستخدام كل ما هو ممكن للتأثير عبر التضليل وتزوير الحقائق بالدجل والكذب والفبركة السياسية والاستخدام الجائر لكل إمكانات فنون الفهلوة الإعلامية ولو باستئجار أقلام أصحاب الألقاب العلمية للمشاركة في تضليل الرأي العام المحلي والخارجي لإنتاج صورة مشوهة لواقع البلاد.

ولهذا نجد الأحاديث تتمحور حول التركيز على إبراز ضعف الحكومة وعجزها في الإدارة وقيادة العملية الاقتصادية وهنا يكمن الفرق الذي يظهر بجلاء النوايا الخبيثة لتصفية الحسابات، ألم يكن هدفهم المعالجة والإصلاح وحل المشكلات والمعضلات التي تواجه التنمية الاقتصادية واختلالات العملية الاقتصادية والمالية ومناقشة وتقييم الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لمواجهة الاختلال الاقتصادي والمالي؟هناك فرق واضح وكبير بين هذا الهدف وبين أن يكون التناول يستهدف الجهة التي اتخذت الإجراءات (الحكومة) كما تم وصفها بالعاجزة والفاشلة ومطالبتها بتقديم استقالتها أو إقالتها دون البحث في صحة وصواب الإجراءات من عدمها وهو مؤشر ودليل واضح على التكالب المقيت والحقد الدفين على النظام السياسي وحكومته الرشيدة حيث أن الشجرة المثمرة معرضة للرمي بالحجارة للحصول على ثمارها ولا نعلم متى سيبلغ هؤلاء سن الرشد السياسي ويتجاوزون مرحلة المكايدات والمناكفات ويصبحون عند مستوى المسؤولية الوطنية والأمانة العلمية في خطاباتهم الإعلامية ويضعون النقاط على الحروف وفقاً لمنهجية البحث والتحليل العلمي للمشاركة الفاعلة والايجابية في تجاوز الصعاب وتحديات المرحلة إن كانت لديهم الإمكانيات والقدرات العلمية كفى تهويلاً وتضخيماً للأمور وأكثر مما تستحق كون الأزمات الاقتصادية والمالية كارتفاع الأسعار وارتفاع نسبة البطالة والفقر ليست محصورة في بلادنا فمعظم دول العالم تعاني الكثير من الأزمات وتعمل على إيجاد الوسائل والأساليب الممكنة لتجاوزها والخروج منها بأقل الخسائر وقد أصبح الحال من بعضه في ظل النظام الاقتصادي العالمي الواحد وشعوب العالم في مختلف مناطق العالم تعاني من تحديات ومعضلات أوضاعها الاقتصادية والمعيشية واليمن واحد من المحكومين بقاعدة النظام الاقتصادي العالمي وليس حالة استثنائية كما يروج لها هؤلاء المتخلفون أصحاب المصالح الخاصة الأنانية الضيقة أصحاب الفكر العقيم والعقلية المتبلدة الذين لا يسعنا إلا أن نقول لهم ما هكذا تورد الإبل مع تمنياتنا لهم بصحوة مبكرة قبل فوات الأوان للاستفادة من الخبرات المكتسبة والمؤهلات العلمية إن كان في الذاكرة ما يمكن تقديمه في إطار المعرفة التخصصية في شتى مناحي العلوم قبل أن تتعرض للانقراض...

إن الإسهام في تشويه الحقائق من خلال عرض الواقع اليمني بالشكل المأساوي وهذه القتامة هو أسلوب رخيص دأب عليه الخطاب الإعلامي المعارض لنقل صورة خاطئة وغير صحيحة عن واقع الحال الذي لا يمكن إنكار وجود اختلالات وتحديات اقتصادية ومالية لها أسبابها الداخلية والخارجية ولكنها لازالت تحت السيطرة وتعمل الحكومة جاهدة على مواجهتها ومحاصرتها بالعديد من الحلول والمعالجات التي من خلالها استطاعت كبح اتساعها والحد منها وفقاً للإمكانيات وبما هو متاح وباستيعاب دروس التحديات السابقة ووسائل وأساليب المعالجة التي مكنتها من التغلب على مشكلات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي عصفت بالكثير من دول العالم بما فيها الدول الصناعية الكبرى حيث أظهرت الحكومة قدرة وحنكة فائقة في التعامل الايجابي معها خففت من وطأة تأثيراتها على الوضع الاقتصادي الداخلي اليمني.

وأزمة اليوم مفتعلة بما تحمله الكلمة من معنى اللاعب الأساسي فيها المضاربون الكبار ناهبو قوت الشعب من الرأسماليين الجدد على السياسة والاقتصاد الذين بين ليلة وضحاها أصبحوا يلعبون بالبيضة والحجر. إنهم مجموعة طفيلية غريبة على أسواق المال والتجارة وجدوا أنفسهم أثرياء على حساب عرق ودماء أبناء الشعب الغلابى من الفقراء والمستضعفين وأصبحوا لاعبين أساسيين في إطار السياسة الاقتصادية للسوق الحرة ومن خلال ذلك أرادوا الإمساك بزمام قيادة العملية الاقتصادية ليجعلوها تقود الدولة وهو ما كان قد أصبح توجهاً واضحاً تداركته وتعاملت معه الحكومة بوعي وحنكة سياسية واتخذت حزمة من الإجراءات لتضمن تعزيز دور مكانة الدولة في قيادة وإدارة العملية الاقتصادية وفقاً لقواعد وضوابط محددة كشفت على أثرها زيف المتلاعبين بقوت الشعب وسحبت البساط واستخلصت مستحقات الشعب من هؤلاء المتلاعبين المتطفلين على السياسة والاقتصاد.

ما كان ينبغي أن ينجر أصحاب الألقاب العلمية خلف الأهواء الشخصية لأصحاب المصالح الخاصة وأصبحوا ينظرون في قضايا الأزمة الاقتصادية دون كشف الحقائق كما هي عليه في الواقع والطفرات التي برز من خلالها البعض كرجال مال وأعمال والتقييم المنهجي العلمي للاختلال ووضع الحلول والمعالجات البديلة فيما إذا كانت الإجراءات الحكومية غير صحيحة أو صائبة فالأجدر بهم أن يقدموا ما لديهم بالدليل والبرهان لصدق استنتاجاتهم ومشاريع المعالجة كون الحديث على العوام لا يجدي ولا ينفع في شيء وما علينا إلا أن نقول للقيادة الرشيدة أن تتقي شر من أحسنت إليهم.. والله من وراء القصد.